مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي

Indicators of sustainable devlopment and its importance of realisig the social dimension related bay community project

علي شبيطة[1*]، رابح هزيلي[2]

[1] جامعة مُحَّد لمين دباغين - سطيف2، achebita@gmail.com

[2] جامعة مُحَّد لمين دباغين- سطيف2، hezilirabah5@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/28 تاريخ القبول: 2021/12/29 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

لقد ساهمت التنمية عبر مراحلها المختلفة في دفع عجلة النمو الاقتصادي والرفع من المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات، ولكن بالمقابل أنتجت عالما يكابد أزمات مختلفة، لاسيما الأزمة البيئية والتوازن المطلوب ولذلك جاء التصحيح لمسار التنمية بعقد سلسلة من المؤتمرات التي استقرت على فرض مبدأ الاستدامة في التنمية من خلال إحداث التوازن بين الموارد البيئية وحمايتها وحاجات الإنسان ومستقبل الأجيال اللاحقة.

وقد جاء مؤتمر ريو سنة 1992 ليكرس مبدأ الاهتمام بالبيئة وتحديد مجموعة مؤشرات وأهداف تتعلق بالتنمية المستدامة يلتزم بها الجميع بصفتها عملية مجتمعية متكاملة، وكذا الاستراتيجيات الواجب إتباعها والأخذ بها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، لذلك جاء هذا البحث ليعرف بالتنمية المستدامة ويحدد أهدافها ومؤشراتها، ويؤكد أن البيئة هي محور أي عملية تنموية، التي تشترط البعد الزمني وحاجات الأفراد، وتضع في الحسبان أهمية الموارد ومستقبل المجتمعات القادمة لإحلال التوازن المرغوب، ولهذا الغرض يفترض تحديد استراتيجية تنفيذ السياسات التنموية الشاملة التي تتبناها الدولة ويساهم فيها كل الفاعلين ويحتضنها المجتمع بمختلف توجهاته.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة؛ المشروع المجتمعي؛ الموارد؛ البيئة.

Abstract:

Development through its various stages has contributed to advancing economic growth and raising the standard of living for individuals and societies, but in return it has produced a world that suffers from various crises, especially the environmental crisis and the required balance. Striking a balance between environmental resources and their protection, human needs, and the future of subsequent generations.

The Rio Conference came in 1992 to enshrine the principle of concern for the environment and to define a set of indicators and goals related to sustainable development that everyone is committed to as an integrated community process,

as well as the strategies to be followed and adopted to achieve sustainable development goals. It is the focus of any development process, which requires the temporal dimension and the needs of individuals, and takes into account the importance of resources and the future of the coming societies in order to achieve the desired balance. For this purpose, it is assumed that the strategy for implementing the comprehensive development policies adopted by the state and in which all actors contribute and embraced by society in its various orientations.

Keywords: Sustainable development; Community project; Resources; The environment.

*** المؤلف المرسل:** علي شبيطة، **الإيميل:** achebita@gmail.com

1. مقدمة:

التنمية بمفهومها العام هي شكل من أشكال تغيير المجتمع نحو تحقيق احتياجاته الأساسية، وهي بالتالي عملية موجهة ومقصودة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع، وقد برزت نظريات مختلفة حاولت تحديد المفهوم وضبطه من خلال وضع تصورات ونماذج عامة لتطور المجتمعات الإنسانية كالنظرية الماركسية، التحديث، نظرية التبعية، نظرية التنمية غير المتوازنة والمشتركة وغيرها، واختلفت الرؤى وتباينت الأفكار في وضع تصور واضح لها، وقد انجر عنها تغيير في البنية التحتية لتطور المجتمعات الإنسانية، فتباينت تبعاتها بين دول الشمال والجنوب ونتيجة لأسباب تاريخية أيضا.

احتد الصراع بين مختلف الدول في السباق نحو تحقيق اكبر للثروة وبالرغم من مساهمتها في رفع المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات، إلا أن تناقضاتها بدأت تطفو على السطح في مطلع القرن العشرين، وكانت النتيجة تأثر المحيط الحيوي للبيئة وبروز مخاطر محدقة بالعنصر البشري من جراء تبعات التلوث الصناعي، والزيادة غير المتوقعة للأعداد البشرية الهائلة التي استقرت بالمدن بحثا عن حياة الرفاهية، وتعكس في ذلك إهمال عامل التوازن المطلوب بين الأقاليم لتحقيق التنمية الحقيقية، لذلك أصبح العالم يواجه مشكلة حقيقية تتطلب النظر بعين الاعتبار لتصحيح مسار مفهوم التنمية، كون أن المشاكل تعددت وتشعبت والخاسر الأكبر هو الإنسان الذي لازمته مشاكل لا حصر لها، كانتشار الأمراض بسبب الوسط البيئي الذي أصبح مهددا من سلبيات التنمية، فبرز ما يعرف بالتغيرات المناخية الاحتباس الحراري، التلوث بمختلف أشكاله، هذا ما جعل المجتمع الدولي يبحث عن البدائل لكبح جماح مشاكل العصر وكان الإجماع

على التقنين للمشكلة بالرغم من أنها كانت في البداية مبادرات لإيجاد البديل من خلال التنظير لمفهوم الإستدامة في التنمية بصفتها حلا لأزمة الإنسان والكوكب الذي لا يملك غيره، وبرز ما يعرف بالتنمية المستدامة والتي عرفت على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال والمساومة بمستقبل الأجيال اللاحقة، فهو مفهوم يربط الحاضر بالمستقبل مما يتطلب رؤية واضحة المعالم في تجسيد الفكرة على أرض الواقع ، وكانت الإرهاصات الأولى لظهور المفهوم منذ 1968 من قبل الباحثين ورجال الأعمال، عرفت بنظرية حدود النمو، ويبين هذا النموذج العلاقة بين خمسة إشكاليات ذات أهمية كالفقر وسوء التغذية، التصنيع والتلوث، التبعية للموارد الطبيعية غير المتجددة وانحطاط البيئة، تخللتها لقاءات وندوات تناولت مفهوم الاستدامة لتعزيز الدور الاجتماعي لها، باعتبارها صورة من صور المجتمع الحديث إلى غاية عقد مؤتمر البيئة البشرية سنة 1972بستوكهولم، على الرغم من الاجتهادات التي أولتها الدول والحكومات لتحديد مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، إلا أن هذا المفهوم ظل غامضا حتى سنة 1987، أين أخذ بعدا آخر من قبل لجنة التنمية والبيئة في الأمم المتحدة، والذي عرف بقرار بروندلاند، حيث ألح على ضرورة إدراج السياسة والإدارة والتخطيط في كل عملية تنموية، كما وضع معايير تتعلق بالتنمية المستدامة في مختلف القطاعات، والتي أكدت على أن التنمية الحقيقية هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر والمستقبل معا، لقد اقترن المفهوم أكثر بمسألة الحفاظ على البيئة وحماية مواردها، والعمل على استغلالها في الحدود الممكنة، وفق مناهج تخطيط علمية وعملية تتماشى والشروط الأساسية للاستدامة، وتعطي للبعد الزمني أهمية قصوى فيها بشكل يضمن الديمومة للمشروع المجتمعي.

لذلك تكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج موضوعا حديثا أصبحت التنمية المستدامة أحد عناصره الأساسية، باعتباره يلزم الدول والمجتمعات على تبني مفهوم الاستدامة في التنمية، والتنفيذ لها يقتضي الإيمان بالفكرة ويتطلب الأخذ بالاجتهادات التي أولتها الدول لتبنيها استنادا للمواثيق والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن من جهة، وكذا أهم المساهمات على المستوى المحلي لتدارك الأزمة البيئية وحماية الفرد والمجتمع على حد سواء من الخطر المحدق به وتعزيز دوره حفاظا على مستقبله ومستقبل الأجيال اللاحقة، وبناء

على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: كيف ساهمت الاجتهادات الدولية والمحلية في إرساء قواعد التنمية المستدامة للرفع من المؤشر البيئي للمشروع المجتمعي؟

1.1. الإشكالية:

اهتم الباحثون بمسألة التنمية لما لها من أهمية في بناء المجتمعات وتطويرها، وقد برزت في ذلك نظريات تعالج المفهوم ولكن برؤى مختلفة ومتباينة، لكن المؤكد أن الصراع قد احتد بعد الثورة الصناعية لغرض تحقيق النمو الاقتصادي وكسب الثروة، وتباينت المصالح ونشأ شمال متقدم جدا وجنوب متخلف، وعلى الرغم من التطور الذي شهده العالم، إلا أن تبعاته أضحت تلاحق الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، فبرز ما يعرف بغاز الدفيئة وارتفاع حرارة الأرض والتغير المناخي وغيرها وكانت النتيجة تأثر المحيط الحيوي للبيئة وبروز مخاطر محدقة بالعنصر البشري من جراء التصنيع والزيادة الديمغرافية للأعداد البشرية الهائلة التي نزحت نحو المدن بحثا عن حياة الرفاهية، لأجل ذلك كانت الدعوة إلى إيجاد بدائل للتنمية التقليدية ليستقر المجتمع الدولي على إلزام الاستدامة والتقنين البيئي في تنفيذ المشاريع.

لقد أخذت هذه اللقاءات أشواطا كبيرة سعيا لحل المشكلة ، بدءا بمؤتمر البيئة البشرية بستوكهولم سنة 1972 إلى مؤتمر البيئة بريو دي جانيرو سنة 1992 إلى مؤتمر البيئة والتنمية المستدامة سنة 2002، وكانت النتيجة بالإجماع على التقنين للمشكلة البيئية، وحل مفهوم التنمية المستدامة محل التنمية بالمفهوم التقليدي لها والتي تعني تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والقادمة معا، والتجسيد الفعلي لها يستدعي تكاثف الجهود والأيمان بالفكرة عمليا، ولكن رغم الاجتهادات التي أولاها المجتمع الدولي لتحديد مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها وتنفيذ أهدافها، إلا أن هذا المفهوم لم يحدد صراحة إلى غاية سنة 1987، والذي ألحت لجنة التنمية والبيئة على ضرورة إدراج السياسة والإدارة والتخطيط في كل عملية تنموية، كما تم وضع معايير تتعلق بالتنمية المستدامة في مختلف القطاعات، حيث التزمت الدول بإعداد مشاريع التنمية المستدامة والبيئة وأصبح التقنين مصاحبا لكل عملية تنموية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،لضمان ديمومة مشروع المجتمع القائم على إعطاء الأهمية للبعد الزمني ونجاحه، بناء على ما سبق

يمكن طرح التساؤل التالي: - **كيف ساهمت الاجتهادات الدولية والمحلية في إرساء قواعد التنمية المستدامة للرفع من المؤشر البيئي للمشروع المجتمعي ؟**

2.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في كون انه يعالج موضوعا حديثا أصبحت التنمية المستدامة أحد عناصره الأساسية، باعتباره يلزم الدول والمجتمعات على تبني مفهوم الاستدامة في التنمية، والتنفيذ لها يقتضي الإيمان بالفكرة ويتطلب الأخذ بالاجتهادات التي أولتها الدول لتبنيها استنادا للمواثيق والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن من جهة، وكذا أهم المساهمات على المستوى المحلي لتدارك الأزمة البيئية وحماية الفرد والمجتمع على حد سواء من الخطر المحدق به، وتعزيز دوره حفاظا على مستقبله ومستقبل الأجيال اللاحقة.

3.1. أهداف الدراسة:

- التعرف على أهمية البيئة في المشروع المجتمعي.
- الكشف عن الدور البيئي في تنفيذ المشاريع.
- محاولة الكشف عن العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة.
- البحث عن استراتيجيات حماية البيئة والإنسان.

2. التنمية المستدامة: المفهوم والمضمون:

1.2. مفهوم الاستدامة والتنمية المستدامة:

1.1.2. الاستدامة:

لقد تناول المهتمين وصناع القرار موضوع الاستدامة بكثير من التحفظ والاهتمام، وشكل جدلا واسعا لتحديد مفهومه وأهميته ودوره الاجتماعي، حيث أقيمت ندوات وورش عمل لتحديد المفهوم وضبطه. وتعرف الاستدامة بانها طريقة ومنهج حياة مستمر وديناميكي ومتطور لا يمكن تحقيقها بعد مدة زمنية معينة، بل أساسا هي عملية ونهج سياسي يستدعي الإدارة الرشيدة بمختلف فاعليها لتحقيق أهدافها (Paul, 2006, p05). والاستدامة بالإنجليزية هي مصطلح بيئي يصف كيف تبقى النظم الحيوية متنوعة ومنتجة مع مرور الوقت، فهي محاولة لتوفير أفضل الظروف للإنسان والبيئة الطبيعية حاليا ومستقبلا، بمعنى

أنها وسيلة لتنظيم النشاط الإنساني ليصبح المجتمع وأفراده قادرين على تلبية حاجاتهم والتعبير عن طاقاتهم من خلال الحفاظ على النظام الحيوي الطبيعي، مع إدراج التخطيط كعامل أساسي لتنفيذ المشاريع على المدى الزمني البعيد، وقد أخذت الاستدامة أشكالا متعددة وارتبطت بمختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها، لما يحمله المفهوم من معاني ودلالات قابلة للإنجاز والتطوير.

بالاستناد لما تم الإشارة إليه، فإن الاستدامة مفهوم يربط بين حاجات الإنسان الأساسية والنظام الحيوي الذي يعيش فيه،مع إعطاء الاهتمام للبعد الزمني لها، ونخلص إلى التعريف الإجرائي لها كما يلي: الاستدامة هي منهج حياة تتكامل فيه مختلف التوازنات الطبيعية والحاجات الإنسانية الضرورية شريطة إعطاء الأهمية للبعد الزمني لها ، ويمكن تلخيصها على النحو التالي: **الحفاظ على النظام الحيوي للبيئة + تحقيق حاجة الإنسان + المعيار الزمني = الاستدامة**

2.1.2. التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تصور جديد جاء ليرسم معالم التنمية بالمفهوم الحديث لها ويؤسس لتكامل ثلاثة أنظمة أساسية وهي النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتميزها مجموعة من الخصائص تأخذ بعين الاعتبار تنظيم استخدام الموارد المتاحة في الطبيعة والاستخدام العادل للثروات غير المتجددة لضمان الاستمرارية والتمكين للإنسان في إشباع حاجاته وضمان حق الأجيال اللاحقة ، وقد اختلف الباحثون الدارسون في تحديد مفهومها، كون أنها أصبحت متعددة الاستخدامات وواسعة التداول وغنية بالمضامين المتعددة ومتنوعة المعاني وذلك تبعا لتعدد مجالاتها.

كما ركزت بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، شريطة المحافظة على الموارد الطبيعية ونوعيتها، كما أن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل (مصطفى قاسم، 2007، ص112) ويرى آخرون أن التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية، شريطة عدم المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم (مُحَمَّد الخواجة، 2006، ص414)، فبالرغم من الاختلاف الحاصل في تحديد المفهوم، إلا أن التنمية المستدامة كمفهوم

جديد يجمع بين بعدين أساسيين هما، التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني، كون أن النمو لا يكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع خيرات التنمية. كما أن البعد المادي لعملية النمو قد تراجع ليحل بدلا منه الاهتمام بالعنصر البشري على أساس أن الإنسان هو هدف عملية التنمية وأدائها في نفس الوقت وعرف الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة التنمية المستدامة في تقريرها عن حماية الأرض بأنها تحسين نوعية حياة البشر مع العيش في حدود قدرة النظم الايكولوجية في حماية البشر وتستند في ذلك إلى تقدم عالمي متزامن ومستمر في أبعاده المختلفة: اقتصادية وبشرية وبيئية.

يمكن القول أن التنمية المستدامة هي مجموعة من الوسائل والطرق الفنية والتقنية لخلق نمو اقتصادي يحافظ على البيئة ويقلل من مستويات الفقر دون أن يدمر المصادر الطبيعية وقدرتها في المدى القصير على حساب تنمية طويلة المدى، ويتضمن هذا المفهوم بعدا اقتصاديا اجتماعيا سياسيا وبيئيا ، وما تجدر الإشارة إليه، أن معظم المهتمين بالموضوع يؤيدون التعريف الوارد في لجنة "**بروندلاند**" المنبثق عن برنامج الأمم المتحدة التي تنص على أن التنمية المستدامة هي * تنمية تسمح بتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ، نخلص إلى التعريف الإجرائي لمفهوم التنمية المستدامة والتي **هي نمط جديد من التنمية يهدف إلى تحقيق التوازن بين ثلاثة أنظمة أساسية مشتركة: اقتصادية، اجتماعية وبيئية، تستجيب لإشباع الحاجات الحالية والأخذ في الحسبان مستقبل الأجيال اللاحقة في التنمية.**

2.2. أهداف التنمية المستدامة:

انطلاقا من التعريفات السابقة والتي اشرنا من خلالها إلى تحديد المفهوم، يتضح أنه جاء ليحمل في مضمونه جملة من الأهداف من أهمها:

* **استخدام الموارد واستغلالها بشكل عقلاني:** بمعنى الإيمان بفكرة أن الموارد محدودة، هذا ما يتطلب الحذر في استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني، وعلى أن يكون استغلالها وفق تخطيط محكم، ويتعلق الأمر بالموارد الحية وغير الحية للبيئة، والتي وجدت من اجل خدمة الإنسان ولصالحه.

* **تحديد الأولويات وحاجات المجتمع**: تراهن التنمية المستدامة على تحديد الأولويات في التنمية، وذلك بإتباع طريقة تتلاءم مع إمكانيات المجتمع وتتماشى وطلباته، تسمح له بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل مستديم (مُحَمَّد غنيم؛ وأبو زنط، 2005، ص28) وعليه، فان التنمية المستدامة عموما تهدف إلى تعزيز العلاقة بين ما هو اجتماعي من خلال تنمية المواطن والاستفادة من قدراته ومؤهلاته بصفته شريكا استراتيجيا في العملية، وبين ما هو اقتصادي من خلال تطوير المؤسسات بما يتماشى والمطالب ومع ما هو بيئي من خلال تنمية قواعد الإنتاج وتطوير الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، بما يضمن احتياجات الحاضر ويكفل حق الأجيال في التنمية.

* **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان**: إن استراتيجية التنمية المستدامة تنطلق من مبدأ الفاعلية وحسن الاستغلال، من خلال التركيز على العلاقات بين نشاط الأفراد والبيئة والتعامل مع النظم الطبيعية، على أساس أن الإنسان هو المستفيد الأول منها، ويتجسد ذلك في وضع مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة على أن تكون العلاقة هي علاقة تكامل. (مُحَمَّد غنيم؛ وأبو زنط، 2005، ص29)

* **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة**: ويتجلى من خلال تنمية الإحساس بالمسؤولية تجاه البيئة، والحث على المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول المناسبة عن طريق المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج مشاريع التنمية المستدامة، التي تعمل على حماية الإنسان من الأمراض نتيجة الملوثات، والتعامل الايجابي مع الوسط الحيوي الذي يعيش فيه.

3.2. أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة:

قد شملت التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية ينبغي الأخذ بها وهي:

1.3.2. البعد الاقتصادي: يشير بعض الاقتصاديين إلى أن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي عملية واحدة، وهي التغيير نحو الأحسن وذلك بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، وهي إشارة إلى استمرار واستدامة دخل الفرد الحقيقي، تجنبا لنتائج الأزمة الاقتصادية التي تولد الفقر والتخلف، في حين يشير البعض الأخر إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا، بينما التنمية الاقتصادية بشأن الدول

الأقل تقدما (عادل عياض، 2009، ص06)، وتنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

- ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وذلك بهدف إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج.

- الفكر الاقتصادي الحديث يرى ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية والبيئية لتساهم حاليا ومستقبلا في تأمين احتياجات السكان، لذا يتطلب ضمان حصة استهلاك الفرد من هذه الموارد واعتماد مبدأ المساواة في التوزيع بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة. (عبد الفتاح القصاص، 1991، ص32).

ويبرز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنتاج والاستهلاك، والعمل على تطوير التنمية الاقتصادية والتي تأخذ في الحسبان التوازنات البيئية الأساسية على اعتبار أنها قواعد عامة للحياة البشرية والطبيعية.

2.3.2. البعد الاجتماعي: يعتبر الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة وتتميز به، كونه يمثل البعد الإنساني الذي يتضمن أساسا الإنصاف بين الأجيال، بما يعني المساواة في التوزيع والمشاركة الشعبية في اتخاذ جميع القرارات التي تعنيها وتدعمها، ويركز هذا البعد أساسا على محاربة الفقر والبطالة وضبط السلوك الاستهلاكي للناس، كما يعتمد بالموازاة على التنمية البشرية انطلاقا من التكوين الفعال للموارد البشرية وإشراك المجتمع في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية المتوازنة. (مصطفى قاسم، 2007، ص160)، واعتماد هذه المعايير في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية سيعزز فكرة التواصل بين الأجيال، ويطور في ذلك مستوى الخدمات الأساسية للمجتمع كالتعليم والصحة والتمكين للمجتمع والتركيز على نشر الوعي البيئي والتعريف بالتوازن الذي ينبغي أن تكون عليه الأرض التي يسكنها الإنسان.

3.3.2. البعد البيئي: البيئة كمصطلح واسع الدلالة يشمل كل شيء يحيط بالإنسان، وعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية سنة 1972 بأنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما

لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته (مصطفى قاسم، 2007، ص160)، فهي المكان الذي يعيش فيه الإنسان ويعمل فيه ويحصل منه على كل ما يلزمه لإشباع حاجاته الأساسية، ولذا أصبحت البيئة محددا عالميا يفرض نفسه في التنمية، سواء ارتبط بالصناعة وبذلك اعتماد التكنولوجيا صديقة البيئة لغرض التقليل من التلوث، أو بالتجارة من خلال التنظيم، أو التعمير الذي يتطلب في مفهوم الاستدامة الدراسة القبلية للمشروع وتحديد وظيفة وهدف التجمع ، وللبيئة أيضا تأثير على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، كون أن البيئة والتنمية شيئان متلازمان ولا يمكن الفصل بينهما. ولذا يكمن البعد البيئي للتنمية المستدامة في ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، الحفاظ على البيئة الطبيعية من التلوث والاستنزاف، استخدام التكنولوجيا النظيفة صديقة البيئة، وادراج البيئة في أي عملية تنموية بشكل يضمن الاستدامة والتوازن البيئي، واستنادا لما سبق تبرز مؤشرات التنمية المستدامة في أن التنمية عملية مجتمعية، تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد، فهي عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدامالكفء لموارد المجتمع، إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

3. استراتيجيات تحقيق التنمية البيئية المستدامة للمشروع المجتمعي:

1.3 على الصعيد السياسي:

1.1.3 الحكامة – أو ما يعرف بالحكم الراشد: والذي يستند أساسا على اختيار الأنسب والأكفأ لإدارة شؤون الدولة من خلال الديمقراطية والشفافية، من تحقيق الاستقرار وتوفير الحاجات الأساسية له

يعد مفهوم الحكم الراشد من المفاهيم الحديثة المرتبطة بالسياسة والاقتصاد ويندرج في إطار تسيير الشؤون العامة للدولة، كما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تكريس مبدأ الشفافية والمشاركة المجتمعية لضمان الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، ولذا كيف يساهم الحكم الراشد في تفعيل التنمية المستدامة ؟ يعرف الحكم الراشد بأنه: ممارسة السلطة، الاقتصادية والسياسية والإدارية، لإدارة الشؤون على كافة المستويات، وتضم الآليات والعمليات والمؤسسات، التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم (عاشور أحمد،

2006، ص121)، يعرف الحكم الراشد وفق البنك الدولي على أنه: ممارسة السلطة باسم الشعب، وبالتالي ممارسة تلك السلطة بطريقة تحتمل الإدماج والقوانين والاحتياجات وكل ما يتعلق بالدولة، ويعني ذلك ضرورة الانتقال بالإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا واندماجا بين الأطراف الثلاثة (الإدارة الحكومية، إدارة القطاع الخاص، إدارة مؤسسات المجتمع المدني)، وهي فلسفة تنطلق من مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات، استنادا إلى ما سبق، فالحكم الراشد هو عبارة عن مجموعة من الآليات والأساليب التي يمارس بها السلطة التي تهدف لتحقيق الفعالية والمشاركة والرقابة في سير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويرتبط المفهوم بإدراج مختلف الأبعاد للتنمية المستدامة كالبعد السياسي المرتبط بشرعية السلطة السياسية، والتقنية المتعلقة بعمل الإدارة ومدى كفاءتها، مما يستوجب توفر مبدأ المشاركة والذي يكون المجتمع المدني أحد أطرافها، وحكم القانون وسيادته على الجميع والرؤية الاستراتيجية من خلال تنمية المجتمع والقدرات البشرية.

2.1.3. الالتزام بالقوانين وتنفيذ المشاريع: ويقع هذا الدور على الحكومات، من خلال وجود آليات قانونية مفعلة باعتبارها جزء من الجهاز الرقابي، فتطبيق القانون المتعلق بالتنمية المستدامة يتطلب رؤية واضحة لتفعيله على المدى البعيد، والتنمية المستدامة تتطلب هي الأخرى أدوات تشريعية وقانونية بما فيها الجانب القضائي كأسلوب درع باعتبار أن التنمية حقا ثابتا للفرد والمجتمع الإنساني، ولذا نجد أن هناك اتفاقيات دولية أبرمت منذ 1986 لترسيخ مبدأ الحق في التنمية كحقا إنسانيا عالميا.

2.3. على الصعيد الاقتصادي:

1.2.3. توفير القاعدة الاقتصادية السليمة: الاقتصاد هو أسلوب وطريقة لإشباع حاجات الأفراد في المجتمع، ويجمع بين مختلف النشاطات الصناعية والزراعية والخدماتية، وتتجسد أهدافه من خلال استراتيجيات تضمن الاستمرار للاقتصاد وتشبع حاجة الفرد وتحافظ على البيئة وتضمن حق الأجيال اللاحقة ، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق رسم سياسة ووضع خطة للقطاع الاقتصادي يستند على التكنولوجيا صديقة البيئة، ويحتكم بذلك إلى مبدأ الاستدامة بأقل تكفلة وأكبر مردود، فالاهتمام بقطاع الصناعة يتطلب الحفاظ على لقمة العيش لعامليه، على اعتبار أن الاقتصاد المستديم يعالج مسالة الفقر،

كما يضع في الحسبان استدامة الموارد المستغلة وكيفية التعامل مع المحيط الخارج، فهي بحق مسألة تستدعي رؤية شاملة للتنمية الصناعية ومجتمع المصنع، فالتنمية المستدامة استراتيجية تمارس من خلالها النشاط دون إلحاق الضرر بالغير، كما يتطلب الموقف آلية حديثة للتعامل مع القطاع الفلاحي، والذي يعد احد أهم مصادر العيش كالاستغلال العقلاني للأرض الزراعية وتشجيع المستثمرين في المجال لخدمة القطاع باستخدام الأسمدة غير الضارة حفاظا على طبيعة الأرض وحماية للإنسان أيضا من منتوجها. فالاستدامة تتطلب هذا النموذج السليم من التنمية لتعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي، وكذا الأمر لقطاع الخدمات الذي يستند على المعلومات وتطوير الإدارة بما يتماشى مع الخدمة العمومية بأقل وقت ممكن.

2.2.3. التكنولوجيا النظيفة: لقد أولى المجتمع الدولي أهمية بالغة للتكنولوجيا البديلة صديقة للبيئة، والتي تهدف إلى الرفع من المؤشر البيئي للمشروع الاجتماعي، من خلال الحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة وحماية صحة الإنسان من تبعات التلوث بمختلف أشكاله ،وهي مبادرة أكد عليها المجتمع الدولي وتبنتها مختلف الدول والتي رأت بضرورة إدخال التقنية الصديقة للبيئة في تنفيذ المشاريع، خاصة بعد الاختلالات التي لازمت المحيط البيئي من انتشار التلوث وتضرر صحة المجتمعات من جراء التغيرات التي طرأت على المواد الحية في البيئة، كتلوث الماء والنبات والحيوان وكلها تسخر لخدمة الإنسان ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنها فالكرة الأرضية حاليا تبحث عن منقذ لها، ولذا كانت الطاقة البديلة والتكنولوجيا النظيفة أحد الحلول لإنقاذ الكوكب من الفناء، وعلى الرغم من الاجتهادات التي أولتها الدول في هذا الشأن، إلا أن المشكل مازال قائما ويحتاج إلى جهود أكبر ودراسات معمقة لإيجاد البديل الممكن لحماية الأرض، حتى لا تعرقل المسار المسطر للتنمية المستدامة، وبذلك فالاهتمام بالتكنولوجيا النظيفة هي السبيل الوحيد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3.2.3. توفير الشغل المستدام: لقد أولت التنمية المستدامة اهتماما جادا لحل مشكلة الشغل من خلال إقامة البنى التحتية التي تضمن توفير مناصب شغل دائمة لامتصاص البطالة، وإذا ما نظرنا إلى الجزائر نجد أن سوق العمل في الجزائر قد تميز منذ النصف الثاني للثمانينات إلى غاية 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 بالمائة، نتيجة الأزمة الاقتصادية والأمنية التي

عاشتها البلاد في تلك الفترة، حيث برز اختلال كبير في سوق الشغل لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت الجزائر فيها من تطبيق مخطط إعادة الهيكلة والتي كانت نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح ألاف العمال (عبد الله؛ وسلامة، 2008، ص61) وقد استخدمت الجزائر في ذلك ستة آليات مباشرة للتشغيل أهمها: وكالة تشغيل الشباب، القرض المصغر، صندوق التأمين على البطالة، عقود الإدماج والشبكة الاجتماعية، وتمحورت أهداف الاستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل التي تمولها الدولة، والتي تعد أحد الركائز الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني (موقع وزارة العمل والضمان الاجتماعي) وعرف العالم هزات كبيرة خاصة بعد التطور التكنولوجي والأزمات الاقتصادية المتتالية، مما قد يعرقل مساعي التنمية المستدامة التي ترمي إلى توفير الشغل للسكان، ولأجل إرساء قاعدة قوية ومنظومة تشغيل قادرة على تجسيد الفاعلية يتطلب إنشاء بنك معلومات يسمح بتقديم الاستشارة والتوجيه لمختلف الشرائح الاجتماعية بهدف توفير منصب شغل مستقر.

3.3. على الصعيد الاجتماعي والثقافي:

1.3.3. تعزيز الوعي بالبيئة والتنمية المستدامة: إن الاهتمام بالبيئة مسؤولية الدولة والأفراد على حد سواء، وهي فلسفة واستراتيجية اتخذتها الدول الصناعية الكبرى للتعريف والتحسيس بأهمية البيئة، باعتبارها جزء من الرقعة الجغرافية التي نعيش فيها، فكانت المناداة بضرورة العيش في بيئة نظيفة خاصة بعد المشاكل التي أصبحت تلازم الإنسان في كل مكان، وكانت لها تبعات سلبية على صحته وصحة المحيط الذي يعيش فيه، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال خلق ندوات فكرية وإعلامية للتحسيس بالمشكلة البيئية، وتكييف المجتمع والأفراد على التعامل معها باحترافية وسداد الرأي، فالمسالة تحتاج إلى وضع آليات التوعية تنطلق من الأسرة إلى المدرسة ثم الجامعة.

2.3.3. محاربة الفقر: من عوامل بروز مفهوم التنمية المستدامة كان الفقر احد عناصرها إن لم يكن أهمها، على اعتبار أن التنمية قد ساهمت عبر الزمن في تفشي ظاهرة الفقر نتيجة غياب التوزيع العادل للثروات واستغلال الفرد ،والشائع أن الفقر يهتم بالدخل، ولكن آثاره قد تمتد إلى الصحة والعمر المتوقع

للفرد، الجوع أو السكن، وتدخل ضمن المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة من خلال قياسه بحسب عدد الوفيات، ولكن عملية القياس تواجه صعوبات كبيرة بسبب غياب الأطر الموضوعية التي تتفاوت بين الدول، وهناك اتفاق أن الفقر نسبي بحسب مستويات الدخل والهدف الأساسي للتنمية المستدامة هي إعادة النظر في مسببات الفقر والعمل على تغيير اتجاهات الأفراد تجاه تلك المسببات ، والبحث عن معايير جديدة لقياس الفقر، لذا يستوجب مراعاة حقوق الطبقة الفقيرة في المجتمع وذلك عند صياغة برامج التنمية وإدراج هذا الحق ضمن أولويات التنمية المستدامة.

3.3.3. دور المرأة في تفعيل التنمية المستدامة: إن مبدأ المساواة بين الرجل والمرآة قد رفضت في أجندات الدول والحكومات وبات اهانة المرأة أحد نتائج التنمية، ولذا جاءت التنمية المستدامة لتعزز دور المرأة في التنمية من خلال الإيمان بفكرة المساواة، وقد أشار مؤتمر البيئة والتنمية المستدامة إلى فكرة المستقبل المشترك، وجعل المرأة شريكة في التنمية

لهذا تنادي الاتجاهات الفكرية الحديثة بضرورة تحديد دور المرأة، كون أن وضعها يؤثر على مختلف جوانب الحياة باعتبارها شريكا استراتيجيا لأخيها الرجل، فقد تؤثر على السكان من خلال سلوك الإنجاب غير المنتظم، كما تؤثر على التنمية من خلال أنشطتها الاقتصادية والسياسية في المجتمع ،ولتمكين المرأة يستدعى مساعدتها من خلال وضع برامج تهتم بتعليم المرأة والتعريف بدورها في تربية ورعاية الأطفال ودورها لأعمال إعادة الإنتاج، فالمرأة تنتج الحياة إما بصورة بيولوجية أو اجتماعية، وفي ظل هذا الدور المزدوج للمرأة بات من الضروري تشجيع المرأة وحمايتها من العنف وتوفير ما يلزمها لممارسة حقها وواجبها واحترام وجودها داخل المجتمع في إطار مبادئ التنمية المستدامة ،كون أن المرأة جزء من الطبيعة، وجزء مهم وأساسي في عملية التنمية.

4.3.3. دور وسائل الإعلام في التوعية البيئية: تعد وسائل الإعلام المختلفة المرئية أو المسموعة أو المكتوبة بمثابة العنصر الأهم في إعلام الجمهور بضرورة حماية البيئة، وقد ساهمت وسائل الإعلام بصفتها السلطة الرابعة في الدولة من حيث التأثير وتوجيه الرأي، فهي بمثابة وسيلة تأثير في الفكر البشري، التي تستهدف البعد البيئي للمشاريع.

5.3.3. دور الجمعيات والمجتمع المدني: لقد ألح المجتمع الدولي على ضرورة الاعتراف بالجمعيات البيئية والمجتمعات المدنية بصفتها شريكا استراتيجيا في التنمية من خلال المشاركة أو الرقابة، فمن بين الأسباب التي دفعت إلى انحطاط البيئة هو تهميش الطاقات الكامنة في المجتمع والتي لها تأثيرا كبيرا في تصحيح الأوضاع ومعالجة الاختلالات، وفي مختلف المجالات والنواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها ، وقد أصبحت الجمعيات البيئية تشكل رقما مهما خاصة من الناحية السياسية وعلى وجه الخصوص في الانتخابات العامة، وتساهم إلى حد كبير في قلب موازين القوى في الساحة السياسية، فالفكر الحديث يؤمن بمبدأ مشاركة الجمعيات والمجتمع المدني في اتخاذ القرارات، وقد جاءت التنمية المستدامة بهذا التوجه، لتعزيز دور الأفراد والمجتمعات للعيش في بيئة نظيفة وتوازن طبيعي، والتمكين للمجتمعات القادمة من الاستفادة من التنمية وتلبية حاجاتها الأساسية.

6.3.3. التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية: ترتبط التنمية البشرية بالعدالة الاجتماعية من حيث أنها تمثل أحد المحاور الأساسية في تنمية العنصر البشري، وقد زاد الاهتمام باستدامة العنصر البشري من خلال المبادرات الدولية في هذا الشأن كمرحلة تضمن للإنسان الحق في العيش في بيئة نظيفة وآمنة ، ولذا كان التركيز على تحسين نوعية عوامل الإنتاج ومنها العنصر البشري، انطلاقا من التعليم والصحة لغرض رفع إنتاجيته ولذلك بدأ التركيز على وضع الإنسان غاية للتنمية وليس مجرد أداة في تحقيقها (سمير مصطفى، 2006، ص476)، ووفقا للتعريف المعتمد للتنمية البشرية فهي عملية توسيع خيارات الناس، الصحة والعيش الكريم والتعليم وتستند إلى مجموعة مؤشرات، كمؤشر العمر عند الولادة، مؤشر الأمية والتمدرس معدل دخل الفرد (سمير مصطفى، 2006، ص477) لذلك فهي تتضمن ثلاثة اهتمامات منها تأهيل القدرات البشرية بالتعليم والتكوين والتدريب، واستغلال القدرات البشرية وتوظيفها في التنمية الاقتصادية وصولا إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل يساهم في رفاهية المجتمع وتطوره، ولا يمكن أن تكون التنمية بمعزل عن الأبعاد الأخرى لها سواء أكانت سياسية أو بشرية رغم أن النمو الاقتصادي هو جوهرها ودافعها، ويمكن تفعيلها من خلال الممارسات الديمقراطية الحقيقية تستدعي الاهتمام بالعامل الإنساني والارتقاء بقدراته لتنمية المجتمع فالبشر هم الهدف الأساسي للتنمية البشرية والأداة الرئيسية لتحقيقها يتطلب لذلك

تحسين الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والثقافية، وكذا السياسية وتطوير مناهج التعليم في مختلف مراحله، لتصبح التنمية المستدامة مكونا أساسيا فيها، وتفعيل المشاركة المجتمعية، وقد بدأ مصطلح التنمية البشرية في الظهور مع إصدار أول تقرير للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 حيث عرفت على أنها: عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس (عبد الله الكفري، 2003، ص45)، من حيث المبدأ فان هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت ترتكز على ثلاثة عوامل أساسية وهي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، اكتساب المعرفة، تحقيق مستوى معيشي أفضل ، ومن ثم أصبحت التنمية البشرية توجها إنسانيا للتنمية الشاملة وليست مجرد تنمية الموارد البشرية، وتعتبر التنمية البشرية أهم وأكثر عناصر التنمية المستدامة، ينتج من خلالها التمكين للفرد داخل مجتمعه من الحصول على مختلف الضروريات كالتعلم والعلاج والعمل والحصول على فرص لكل فرد من العمل والخدمات العامة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال فرض العدالة بين الجيل الحالي والجيل القادم، وتمكين الفرد من معرفة مختلف الجوانب حتى يكون ايجابيا يستفيد من خدماته وأعماله، بدلا من أن يكون سلبيا.

4.3. على الصعيد البيئي:

1.4.3. اعتماد الطاقة البديلة: تعد الطاقة حاليا من الضوابط الاستراتيجية الفاعلة، انطلاقا من الاستعمال التام للآلة بكل صورها ولا تقل أهميتها عن الأمن الغذائي، ويتجسد ذلك في مدى قدرة الدولة على توفير مصادرها بصورة متواترة ومتواصلة لتحقيق الاستدامة في المحيط البيئي وبالتالي ضرورة اندماج وتكامل الطاقة مع تخطيط استعمالات الأراضي ويتفق الخبراء في الميدان أن الطاقة نوعين متجددة وغير متجددة، ولهذا أصبحت الحاجة إلى استغلال الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية المائية الحرارية ريحية هيدروجينية بيولوجية، فالطاقة أحد المدخلات الرئيسية اللازمة للإنتاج وتقديمها بطرق مأمونة وبأسعار معقولة تراعي في ذلك الفئة غير القادرة على دفع تكاليف هذه الخدمات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقديمها على نحو سليم اقتصاديا وبطريقة مقبولة اجتماعيا وبيئيا، ويتجسد ذلك من خلال تنفيذ سياسات واستراتيجيات تشجع على اعتماد الطاقة المتجددة والاستفادة من خدماتها بهدف مد شبكة الكهرباء والتدفئة المستدامة وغيرهما (مؤتمر البرازيل، 2012، ص33)، من المنظور الاقتصادي، نجد أن الطاقة

البديلة غير مكلفة وبالتالي تمكن الجميع من الاستفادة من خدماتها، خاصة منهم الفقراء، وهذا ما تنشده التنمية المستدامة ، إضافة إلى أنها تعالج ظاهرة تغير المناخ، كما تضمن السلامة الصحية للأفراد.

2.4.3. الاهتمام بالاخضرار والاستثمار في النفايات: تضفي المساحات الخضراء لمسة جمالية سواء تعلق الأمر بالمدينة أو المحيط الخارجي لها، كما أنها تحمي المناطق المعرضة للانزلاق كما توفر الراحة والهدوء النفسي للمجتمع وتعمل على تلطيف الجو وتنقية الهواء والتخفيف من الضوضاء خاصة داخل التجمعات السكينة ، فهي ثقافة تضاف إلى الاهتمام بالبيئة وتعد الحدائق والمساحات المفتوحة الرئة التي تعمل على تلطيف المناخ وتعزيز التنوع الحيوي والراحة العامة وفرص المتعة والرفاهية، حيث تصمم بالشكل الملائم لمختلف الأعمار والفئات الاجتماعية (ديب؛ ومهن، 2009، ص115) ويرى المختصون بأن الغطاء الأخضر أصبح جزءا لا يتجزأ من حياة الإنسان، إذ تكون دائما مهيأة لاستقبال الناس لغرض التنزه أو الجلوس، وبالتالي وضعها يتطلب دراسة مساحات وأماكن محددة وواضحة تتزامن مع تصميم الموقع كما أن التسيير المستدام للنفايات المنزلية يتطلب الأخذ باستراتيجية خلق موارد جديدة للثروة عن طريق تصنيع سلع جديدة تكون موادها الأولية عبارة عن نفايات منزلية مرسكلة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، ولذا يقتضي الأخذ بمبدأ التثمين وخلق ثروة جديدة قابلة للاستعمال أو الحصول على الطاقة من هذا التثمين، وكذا تبني مبدأ تنظيم عمليات تسيير النفايات والاستغلال المستدام لها وعدم تعريض صحة الإنسان والحيوان لأي شكل من أشكال الخطر.

3.4.3. السياحة البيئية: تبنت معظم الدول في العالم سياسة الاهتمام بالسياحة البيئية كون أن الثروة الطبيعية زائلة، ولذا كانت الحاجة لاستراتيجية السياحة المستدامة كبديل وكمورد اقتصادي هام خاصة في جلب السياح، والأمثلة كثيرة في العالم، حيث أصبحت الدول تأخذ بنهج الاقتصاد السياح، وتشكل السياحة أهم القطاعات التي تراهن عليها الدول والحكومات، كونها احد روافد الاقتصاد الوطني، كما تشكل المحرك الجديد للتنمية المستدامة ودعم النمو، وتعتبر المحرك الرئيسي لقطاع الخدمات في الاقتصاد بسبب قدرتها على تكوين الثروة ومنح فرص العمل وتوليد الدخل المستدام مما يستدعي وضع رؤية مستقبلية تفترض صياغة معايير خاصة توفر الديمومة والاستمرارية للقطاع، من خلال تحسين الخدمات

ونظم تطوير الأداء في مجال السياحة والعمل على توفير العمالة المتخصصة وتنمية مهاراتها وضرورة الاعتماد على مراكز التنمية السياحية في إضافة مناطق عمرانية تسمح بالاستيطان الدائم (سمير مصطفى، 2006، ص447)، ويتجسد ذلك من خلال تفعيل السياسات البيئية في مختلف المشاريع لا سيما منها العمران، الذي يعد المرآة العاكسة للمجتمعات واستغلال الجغرافيا السياحية سواء تعلق الآمر بالجبل أو الصحراء وتعزيز مفهوم الاستدامة لتمكين توفير مناصب شغل والحصول على العوائد الاقتصادية للسياحة.

4.4.3. مكافحة التلوث: التلوث بالمفهوم العام له تقابله كلمة الفساد بمعنى إدخال مواد لا يستفاد منها أو إدخال طاقة إضافية إلى البيئة بواسطة الإنسان بطريقة مباشرة أو غبر مباشرة يتسبب عنها إدخال مادة إلى المحيط يتسبب عنها ضرر في صحة الإنسان وبيئته.

ويعرف أيضا بأنه وجود وانتشار شيء ما في وضع لا يراد أن يوجد به فهو كل ما ينتج عن التغيرات المستخدمة التي تؤدي إلى الإخلال بالأنظمة البيئية ،و يعرف قاموس وبستر التلوث بأنه حالة من عدم النقاء أو عدم النظافة أو كل عملية تنتج مثل هذه الحالة (كمال طلبة، 2006، ص25)، بينما يعرفه معجم المصطلحات الاجتماعية بأنه تلوث الهواء والماء والأرض بسبب النفايات الناشئة عن ازدياد النشاط الصناعي (أحمد سرحان، 2005، ص84)، واستنادا إلى ما سبق، يتضح أن التلوث عموما هو التأثير الضار على المكونات الحية وغير الحية للبيئة.

4. خاتمة:

لقد كان قياس التنمية خلال فترات طويلة مقتصرا على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، دون مراعاة الجوانب السلبية للتنمية، ولكن مع بداية التسعينيات تم صياغة مؤشرات التنمية المستدامة محاطة بأبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، وقد برزت هذه المؤشرات تحت ضغط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، ومن أهمها لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض وهي مؤشرات تعتمد لقياس مدى التقدم أو التراجع في تحقيق التنمية المستدامة وبموجبها يتم تقييم انجازات الدول والمؤسسات المكلفة بتحقيق التنمية المستدامة. والإشارة لمفهوم التنمية المستدامة يؤكد أن محورها الإنسان واهتمامها توفير الحياة الأفضل له، ولا محالة هي تعبير على تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي، هذا البعد الأساسي المقصود به تنمية

نظيفة ومستمرة يستفيد منها المجتمع الحالي والمجتمع القادم، فالتنمية مفهوم أخلاقي، تعتمد على التغيير في أنماط السلوك ويتحمل الفرد مسؤولية الشعور بمن حوله، فهي دعوة إلى إحلال التوازن المرغوب فيه لقيام المجتمع الذي يعيش في سلام، تفترض البيئة كمؤشر لاستمرار التنمية وتطور المجتمع.

والمسألة التنموية بالمفهوم الحديث لها، هي تنمية تلبي احتياجات المجتمع الأساسية وتربط هذا التطور من خلال الاهتمام بالبعد البيئي الذي يستند على التخطيط والرقابة والتواصل الايجابي الملزم. ولتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشامل يتطلب في ذلك إرادة سياسية للدول وكذا استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها فهي عملية مجتمعية متكاملة ومتناسقة يساهم فيها كل الفاعلين ويحتضنها المجتمع وفقا لقناعات ذاتية ، بدءا بالأسرة ودورها في توجيه السلوك من خلال الحرص الدائم والمستمر للأفراد، ثم يأتي دور المجتمع في التكوين لما له من أهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة، فالمجتمع هو المحرك الأساسي لعملية التنمية المستدامة، ويبرز ذلك من خلال تهيئة أجيال متشبعة بفكرة الاستدامة.

كما يقع على المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام من خلال مبادرات المجتمع من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل، وينهض المجتمع المدني بدور هام من خلال التوعية الجماهيرية، وترويج الأفكار والدعوة إلى الشفافية ومسايرة التنمية بمختلف أهدافها ومؤشراتها.

ويكتمل البعد البيئي للمشروع الاجتماعي من خلال السياسات التنموية التي تتبنى الإنتاج النظيف وتخفيض التلوث بكل مستوياته والأخذ بمبدأ الملوث يدفع ، والأخذ في الحسبان مؤشرات الأداء البيئي، ويجب أن يرتبط هذا المهج بتنمية التكنولوجيات الأقل تلويثاً والأكثر ترشيداً ، لتسخير الموارد لخدمة الاقتصاد الذي يشمل دورة الحياة بأكملها وكذلك ببذل الجهود التي تيسر نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً ، وهو تأكيد الالتزام بتطبيق قوانين حماية البيئة واستمرار التنمية المستدامة حسب مؤتمر البيئة والتنمية المستدامة 2002 بجوهنزبرغ.

فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد ويتجسد ذلك استنادا إلى سياسات الدول والحكومات تراعي فيها جوانب التنمية المستدامة وفق استراتيجية وطنية تنفذ من طرف كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها من خلال آليات قانونية مفعلة تؤكد النهج الشمولي للتنمية بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حينها يمكن القول أننا أخذنا بمبدأ مشروعية التنمية التي تتبنى البعد البيئي في بناء المجتمع وتكييفه مع الظروف المحيطة به، وفق نظرة واضحة المعالم تضمن مستقبل الأجيال الحالية واللاحقة.

5. قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم، برواية ورش.

2. خالد، مصطفى قاسم. (2007). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية.

3. ريدة، ديب؛ وسليمان، مهن. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية. 25 (01).

4. سيد، عاشور أحمد. (2006). التلوث البيئي في الوطن العربي واقعه وحلول معالجته. (ط01). مصر: جامعة أسيوط.

5. عثمان، مُحَمَّد غنيم؛ وماجدة، أبو زنط. (2007). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

6. علا، مُحَمَّد الخواجة. (2006). العولمة والتنمية المستدامة. الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة. لبنان: الدار العربية للعلوم.01 (01).

7. علي، عبد الله؛ وجمال الدين، سلامة. (2008). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف من البطالة في الجزائر. الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.

8. المادة: 03 من القانون رقم: 01-19 .المؤرخ في 2001/12/12. المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . رقم: 77.

9. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. (يونيو 2012). البند العاشر من جدول الأعمال. الوثيقة الختامية للمؤتمر. ريو. البرازيل.

10. مُحَمَّد ، عادل عياض. (2009). دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة. مجلة الباحث. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر. 07 (07).

11. مُحَمَّد، عبد الفتاح القصاص. (1991). الإعلام والقضايا البيئية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

12. مُحَمَّد، سمير مصطفى. (2006). استراتيجيات التنمية المستدامة. مقاربة نظرية وتطبيقية. الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة. (المجلد01). (ط01). لبنان: الدار العربية للعلوم.

13. مصطفى، عبد الله الكفري. (2003). التنمية البشرية والتنمية المستدامة. على الرابط:

http//www.ahewar.org

14. مصطفى، كمال طلبه. (2006). التنمية المستدامة ضرورة للمنطقة العربية. الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة. (المجلد01). (ط01). لبنان: الدار العربية للعلوم.

15. نضيمة، أحمد سرحان. (2005). منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث. (ط01). الإسكندرية: دار الفكر العربي للطبع والنشر.

16. وزارة العمل والضمان الاجتماعي. ترقية تشغيل الشباب. الموقع:

http/www.mtess.gov.dz

17. Paul. C. (2006). le développement durable stratégie. cendantantes univ. Paris. 2006.